رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم في المدى

المالية: مجلس الوزراء أوقف التعيينات للعام الجاري

بغداد / المدى

ذكرت وزارة المالية أن قرار إيقاف التعيينات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لعام ٢٠٠٩ جاء بتوجيه من مجلس الوزراء.

وقالت الوزارة في بيان لها بحسب (أكانيوز) امس الاحد: إن "قرار إيقاف التعيينات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لعام ٢٠٠٩ جاء بقرار مجلس الوزراء المرقم ٤٤٢ لسنة ٢٠٠٨ والذي جاء تصديقا لتوصية لجنة الشؤون الاقتصادية ٧٨٣ في ٢٠٠٨/١٢/١٦ بشأن تخفيض نفقات الموازنة التشغيلية لعام ٢٠٠٩ بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط الخام .

وأوضحت: أن "تصريحات بعض الموظفين وصغار المسؤولين في الوزارات والمحافظات والمتضمنة إلقاءهم باللائمة على وزارة المالية بعدم تخصيص درجات وظيفية في وزاراتهم ومحافظاتهم غير مبررة" .

واضافت: انها لا تملك طبقا لقانون الموازنة المرقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ صلاحية خارج اطار هذا القانون والذي حدد فيه الدرجات الوظيفية لوزارة الصحة والتربية وبقية الوزارات .

العدد (1572) السنة السادسة - الأثنين (3) آب 2009
http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

في زيارة لتقريب المسافات بين بغداد واربيل

المالكي في دوكان لنزع فتيل التوتر

السليمانية / الوكالات

بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي زيارة الى اقليم كردستان، وهي الاولى له منذ توليه مهامه الحكومية عام ٢٠٠٦، حيث كان في استقباله رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائب رئيس الوزراء برهم صالح ونائب رئيس الاقليم كوسرت رسول، وتأتي الزيارة لبحث بعض الامور العالقة مع الاقليم خصوصا ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها والنفط ، بعدها توجه المالكي بمرافقة الوفد الى منتجع دوكان ،حيث بدأ كل من رئيس الجمهورية العراقية ورئيس اقليم كردستان ورئيس الوزراء اجتماعاتهم.

وقال مصدر بحسب(اكانيوز): ان الاجتماعات تمحورت بشأن القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، وبحثت عدة ملفات مهمة بضمنها تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وقانون النفط والغاز ومسألة قوات البيشمركة، كما بحث الثلاثة التحديات التي تواجه العراق بعد انسحاب القوات الاميركية.

وصرح رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع انه تم وفق اجواء اخوية وايجابية بحثت خلاله القضايا العالقة.

من جانبه اكد المالكي انه تم الاتفاق على مواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العملية السياسية ، مضيفا في معرض رده على سؤال بشأن تنفيذ المادة ١٤٠: انا مع تنفيذ جميع بنود الدستور العراقي بما فيها تنفيذ المادة ١٤٠.

وتأتي زيارة المالكي الى اقليم كردستان بعد وقت قصير من اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية والنيابية في كردستان وقبل اشهر من موعد اجراء الانتخابات البرلمانية في العراق في مطلع العام المقبل.

الى ذلك وصف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان الزيارة بـ"الايجابية وتشجع الحوار لبحث المشاكل العالقة بين المركز والاقليم والعمل على حلها" .

فيما أكد رئيس كتلة جبهة التوافق النائب ظافر العاني الانعكاس الايجابي لنتائج انتخابات إقليم كردستان على العلاقة بين بغداد وأربيل، داعيا الحكومة الاتحادية إلى التعامل الايجابي مع الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته العملية الانتخابية في الإقليم ، موضحا: ان نتائج الانتخابات ستنعكس بشكل ايجابي على نزع فتيل التوتر والأزمات بين بغداد واربيل، بخصوص بعض الملفات العالقة بين الجانبين، فضلا عن ذلك فان نتائج الانتخابات ستجعل القادة في بغداد يتعاملون مع الواقع السياسي الجديد لأنه سيستمر بضع سنوات، وبالتالي لا بد من بناء ستراتيجيات وسياسات للتعامل مع واقع نتائج العملية الانتخابية" .

وأشار العاني إلى احتمال تشكيل تحالفات مع أحزاب إقليم كردستان، تمهيدا لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة، متوقعا أن تمتد التحالفات بين الأحزاب العربية الإسلامية منها والوطنية مع قوى إقليم كردستان، وهذا الأمر يعني بأن العلاقات التي ستسود بين الأطراف العراقية ستكون ايجابية".

من جهته قال النائب عن كتلة الائتلاف الموحد سامي العسكري: ان زيارة المالكي كردستان خطوة مهمة لتقريب المسافات بين بغداد واربيل ، مضيفا: ان هناك ملفات عديدة ماتزال عالقة بين الطرفين تتمثل بقضية المناطق المتنازع عليها والعقود النفطية ودور قوات البيشمركة، مستبعدا ان يتم خلال الزيارة بحث القضايا العالقة بشكل تفصيلي، مرجحا ان الحديث عنها سيجري بشكل عام ، فيما سيترك البحث فيها للجان التي شكلها الطرفان سابقا.

وكانت الادارة الاميركية ابلغت بغداد واربيل بضرورة ايجاد حلول للمشاكل العالقة بينهما قبل انسحاب القوات الاميركية من العراق في عام ٢٠١١ ،مؤكدة انها ستساعد فقط على ايجاد مثل هذه الحلول ولن تفرضها على اي من الجانبين.

قضايا المركز والاقليم العالقة في اجتماع دوكان..

السامرائي: الحكومة والمفوضية وراء تأجيل الاستفتاء على الاتفاقية الأمنية

بغداد / احياء الموسوي

حمل النائب عبد الكريم السامرائي الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية عدم إجراء الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الأمنية. وقال السامرائي: ان الجميع كان ينتظر موضوع الاستفتاء لأنه وكما يعلم الجميع قد صدر فيه قانون لذا كان ينبغي على الحكومة والمفوضية أن تهيئ الترتيبات المناسبة لإجراء هذا الاستفتاء.

وأضاف السامرائي: كنا ننتظر أن يكون يوم الاستفتاء على الاتفاقية يوماً مشهوداً في تاريخ العراق وان تتم عملية المصادقة الشعبية على موضوع انسحاب القطعات الأجنبية من العراق.

وكان من المقرر أن تتم عملية الاستفتاء على الاتفاقية الأمنية في نهاية شهر تموز المنصرم.

البرلمان سيمرر قوانين الانتخابات والأحزاب والبنى التحتية

بغداد / نصير العوام

اكد عدد من النواب ان البرلمان سيصوت على مجموعة من القوانين المهمة خلال الفصل الاخير من نهاية دورته البرلمانية الحالية، من اهمها قانون الاحزاب السياسية والبنى التحتية والاتفاقية البحرية مع بريطانيا، وتعديل قانون الانتخابات الرقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، فيما رجح البعض ترحيل قانون النفط والغاز، وجزء من التعديلات الدستورية الى الدورة البرلمانية القادمة.

وقال النائب عن كتلة الفضيلة البرلمانية عمار طعمة: ان من اهم القوانين التي سيتم التصويت عليها خلال الفصل التشريعي المقبل: قانون الانتخابات والبنى التحتية.

واضاف طعمة في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الاحد: ان مشروع قانون الاتفاقية البحرية مع بريطانيا سيتم التصويت عليه ايضا خلال هذه الدورة.

وتابع: اما التعديلات الدستورية فقد قدمت اللجنة تقريرها النهائي لهيئة رئاسة البرلمان، وبعد اطلاع النواب على التقرير اتضح ان التعديلات لاتمثل الطموح على حد تعبير النائب طعمة ، واستدرك بالقول: ان المادة ١١١ و١١٢ ما تزال الخلافات كبيرة حولهما.

وركز طعمة على ضرورة حل الخلافات السياسية حول التعديلات الدستورية خلال الدورة البرلمانية الحالية لمرونة المادة ١٤٢ ، ففي حال تأجيلها الى البرلمان القادم فستكون هناك الاليات معقدة لاجراء التعديلات. كاشفا عن تقديم اللجنة مقترحا وصفه النائب عن الفضيلة عمار طعمة بأنه "خطير" ، ضمن المادة التاسعة من الباب الاول، بأحقية الحكومة المركزية بتشكيل اي قوة عسكرية بدون موافقة مجلس النواب، وهذا ما يؤدي الى عسكرة المجتمع ، وخلق خلافات جديدة مع الاقاليم والمحافظات، فضلا عن استحداث اجهزة خاصة دون موافقة البرلمان.

من جانبه اعلن النائب عن جبهة التوافق سليم الجبوري: أن هناك تقدماً كبيراً في حل معظم النقاط الخلافية الخاصة بالتعديلات الدستورية وبقي البعض منها الذي يحتاج الى المراجعة. واضاف الجبوري في تصريح لـ(المدى) امس: أن بعض المسائل تركت الى الكتل السياسية نفسها لحسمها ونأمل ان يتم التصويت على التعديلات الدستورية خلال الفصل التشريعي المقبل.

واوضح الجبوري: ان اكبر مشكلة كانت تواجهنا هي اختلاف الرؤى لدى القوى السياسية، لكن من حيث العموم فإن اللجنة المكلفة انجزت الكثير من التعديلات" .

فيما قال النائب عن التحالف الكردستاني سيروان الزهاوي: أن البرلمان وخلال الدورة الحالية قسم عمله الى ثلاثة اقسام: الاول اقتصر على تشريع بعض القوانين، فيما كان دور البرلمان اكبر في القسم الثاني في استجواب وتضييف بعض الوزراء وتعيين كبار موظفي الدولة كالسفراء ووكلاء الوزارات، اما القسم الاخير فسنركز على تشريع القوانين المهمة التي تنقل البلاد الى الاستقرار السياسي.

منح "خلق" ٣٠ يوما لمغادرة البلاد

ديالى / المدى

اعلن قائد شرطة ديالى اللواء الركن عبدالحسين الشمري عن منح منظمة مجاهدي خلق الايرانية (٣٠ يوماً) يغادرون خلالها الاراضي العراقية.

وقال الشمري بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي): انه تم اعطاء جماعة خلق حرية الاختيار للبلد الذي يرغبون باللجوء اليه او العودة الى بلدهم ايران وفي حالة عدم خروجهم من معسكر اشرف ستتخذ بحقهم الاجراءات العسكرية لاخراجهم بالقوة. واضاف الشمري: ان هناك معلومات عن وجود مقابر لكويتيين داخل المعسكر، بالاضافة الى وجود ادلة ومستمسكات تدينهم بارتكابهم جرائم ضد الشعب.

على خلفية التصريحات التي أعقبت جريمة الزوية

عبد المهدي: ننأى بانفسنا عن المماحكات الكلامية

بغداد / المدى

اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ان نجاح القوات الامنية في اداء الواجب لوقف الجريمة المنظمة لم يفسده سوى التسييس وصور الخيال، مؤكدا ان الافعال المتسرعة المقصودة او غير المقصودة هي من العوامل القاتلة التي لا تسمح بالتعامل المهني والمسؤول مع مثل هذه الاحداث.

وقال عبد المهدي في بيان اصدره امس الاحد: ان التنسيق والتعاون السريع بين الاجهزة الامنية لعب الدور الحاسم في سرعة انجاز مهمة القاء القبض على منفذي جريمة مصرف الرافدين في فترة قياسية واستعادة المال العام.

واضاف عبد المهدي: ان التقولات المغرضة وتشويه الحقائق تقود الى شق وحدة الموقف ضد الجريمة والفساد والى اضعافه وخلط الاوراق وتشويش الاذهان، مشيرا الى ان توضيح الصورة وابعاد اللبس مسؤولية واجب التصدي لها لانجازها من قبل الجميع من مسؤولين وسياسيين واعلاميين، ولفت الى ان "التعامل مع هذه القضايا الحساسة بانفعال واتهامات جاهزة هي من اخلاقيات الاستبداد والتخلف والقتل المتبادل والحقد الاعمى الذي لن يوفر احداً، وهو ما دفعنا ثمنه غالياً".

واوضح عبد المهدي: ان التنسيق والتعاون السريع الذي جرى مع رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ومع رئيس مجلس القضاء ووزيري الداخلية والمالية ووزارة الدفاع والامن الوطني وقيادة قوات فرض القانون وعمليات الداخلية قد لعب الدور الحاسم في سرعة انجاز مهمة القاء القبض على منفذي جريمة مصرف الرافدين خلال فترة قياسية وهو ما ساعد على استعادة المال العام.

وشدد نائب رئيس الجمهورية على ضرورة مواصلة الجهد للاقتصاص من المجرمين على فعلتهم النكراء بقتل ثمانية من افراد الشرطة الباسلة بشكل جبان ورخيص.

وأفاد عبد المهدي بحسب البيان: ان "بعض المسؤولين طالبنا بإصدار بيان لتوضيح الحقائق، وكان ردنا لهم بأن الوقت غير مناسب، واننا ننأى بأنفسنا عن الدخول في مماحكات كلامية فالاعمال اولا وهي التي تكشف الحقيقة وسنصدر عندما ننتهي من القضية بياناً او تقريراً تفصيلياً بالوقائع والاسماء بتواريخها ومستنداتها ليأخذ كل ذي حق حقه. فهذا جزء من المسؤولية التي ادينا القسم للقيام بها، وهذا واجبنا امام الشعب وتقديراً لجهود المخلصين ووفاءً لدماء الشهداء وتحصيناً للرأي العام، ونصرة للعدل والحق وضد الاباطيل والاكاذيب".

وطمأن نائب رئيس الجمهورية الرأي العام بأن الخيوط الاولى التي كشفتها وحداتنا الامنية في المركز الامني والفوج الرئاسي ابتداءً قد تعززت بمعلومات اضافية عن كامل الجريمة والمشاركين فيها والتي استكملناها يوم ١ اب ٢٠٠٩ والتي على ضوئها تحركت القوات الامنية لاتمام كامل المهمة بتنسيق متكامل بين اجهزة الدولة المختلفة.

الصحة: لا وفيات بانفلونزا الخنازير في العراق

بغداد / المدى

أكد وزير الصحة صالح الحسناوي أن العراق لم يشهد أية حالة وفاة ناجمة عن الاصابة بمرض انفلونزا الخنازير، مشيراً الى أن نسبة الإصابة بالمرض في البلاد متدنية مقارنة مع البلدان الأخرى.

وقال الحسناوي بحسب " راديو سوا" امس الاحد ان "العراق ما يزال من الدول المنخفضة الإصابة بمرض انفلونزا الخنازير ولا توجد سوى ١٧ حالة فقط، ولم تحدث اية وفيات حتى هذه اللحظة من جراء هذا الوباء، كما ان جميع المصابين تماثلوا للشفاء".

واضاف الحسناوي أن اللجنة العليا لمكافحة الانفلونزا الوبائية اجتمعت السبت، لدراسة الاجراءات الواجب اتخاذها في موسم الحج المقبل، لافتا الى ان هذه الدراسة سيتم تقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

واشار الحسناوي الى ان اللجنة تشرف بشكل مباشر على متابعة الخطة اليومية للجان الصحية المتخصصة بالمرض، موضحا ان الوزارة تعمد حاليا على تشديد الإجراءات الصحية عند المنافذ الحدودية وإخضاع الوافدين لفحص طبي شامل من اجل الحد من انتشار هذا الوباء في البلاد.

الأميركيون المعتقلون في إيران ضلوا طريق العودة

السليمانية / المدى

اصدرت حكومة اقليم كردستان بياناً بشأن إعتقال قوات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لثلاثة مواطنين أمريكيين دخلوا الحدود الايرانية عن طريق الخطأ.

وقال البيان بحسب ما اوردته وكالة PUKmediaامس الاحد ان أربعة مواطنين أمريكيين دخلوا أراضي إقليم كردستان العراق بشكل قانوني، عبر معبر إبراهيم الخليل يوم ٢٠٠٩/٧/٢٨، وتوجهوا بعد ذلك إلى مدينة السليمانية. وفي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس الماضي، قرر ثلاثة منهم بحسب رغبتهم التوجه من مدينة السليمانية، إلى منتجع أحمد آوا في منطقة هورامان بالقرب من الحدود الإيرانية.

واضاف البيان: بعد وصولهم إلى المنطقة، والتجول في تلك الجبال، أضاعوا الطريق أثناء العودة، ونتيجة عدم معرفتهم بالطريق، دخلوا أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي الساعة ١,٣٠ بعد ظهر الجمعة الماضية، ألقت قوات الجمهورية الإسلامية الإيرانية القبض عليهم في تلك المنطقة.

سعدي احمد: برهم صالح رئيسا لحكومة إقليم كردستان المقبلة

بغداد / المدى

قال عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني سعدي أحمد بيرة أن مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور برهم أحمد صالح سيتولى رئاسة الحكومة الجديدة في الإقليم.

وقال عضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني سعدي أحمد بيرة إن الاتفاقية الستراتيجية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي تنص على تناوب الحزبين في رئاستي الحكومة والبرلمان، مفنداالأنباء التي تحدثت عن أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لن يسلم رئاسة الحكومة للاتحاد الوطني.

واضاف بيرة بحسب "رادايو سوا" امس الاحد "ان الاتفاقية الستراتيجية بين الحزبين الكرديين سارية المفعول حددت جلال طالباني لرئاسة الجمهورية ومسعود بارزاني لرئاسة اقليم كردستان ورئاسة الحكومة الإقليمية ورئاسة برلمان كردستان ستكون بالتناوب بين الحزبين" .

وأضاف بيرة أن قيادتي الحزبين أكدتا في الاجتماع الأخير التمسك بالاتفاقية أي أن يتولى مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني الدكتور برهم أحمد صالح رئاسة الحكومة الجديدة في الإقليم، مؤكدا أن كل الأنباء التي تخالف ذلك عارية عن الصحة.

ومضى إلى القول " ان هذه الاتفاقية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تم التأكيد عليها حتى في الاجتماع الأول بعد الانتخابات من قبل الحزبين السبت الماضي وتم التأكيد على تقوية الأواصر وتقوية العلاقة أكثر من السابق" .

اليوم .. في واشنطن

كلام اليوم

يلتقي الرئيس الاميركي اليوم أمير الكويت في واشنطن التي يزورها الأمير وأمامه أجندة واسعة المفردات ، لكن ما يهمنا منها (الخلاف) العراقي الكويتي بشأن الديون والمترتبات المالية التي أرهق بها العراق بعد غزو صدام الكويت..وأخيراً موقف الكويتيين من إخراج العراق من البند السابع.

لقد تغذى هذا الخلاف بكثير من عوامل السياسة والإقتصاد والجوار الإقليمي، وكان لهذا الكثير أن يعبّر عن نفسه بسوء ظن وشكوك متبادلة، لم يتح لها أن تتبدد في أجواء تفاهم وتصاف وشراكة إقليمية متوقعة بين البلدين ومطلوبة على أسس الإحترام والمصالح المشتركة.

كان مثل هذا الخلاف محكوماً في اغلب الأحيان بإرادات متطرفين عراقيين وكويتيين يقفزون على الحقائق والوقائع، مندفعين بغلواء الكراهية والتباغض واستخدام المشاعر الوطنية بطريقة هوجاء تضرّ بالوطنين وبمواطنيهما. ومن المؤسف أن الكويتيين تركوا الأمر خلال الأسابيع الماضية بأيدي متطرفين برلمانيين وإعلاميين شحنوا الأجواء بتصريحات تضرّ بالكويت وبالعراق وبالعلاقة التي يتمناها شعبا البلدين لبلديهما.

كانت هذه التصريحات تغالي في إهمالها حساسية لحظة العراق الراهنة والمناخ النفسي الناجم عنها، وهو مناخ تلبّد بمعاناة مريرة رزح العراقيون تحت وطأتها لما يقارب العقدين.. وكان من المتوقع أن يبادر عقلاء الكويت الشقيق لمحو آثار تلك المرارة وبما يعبر للعراقيين أن مَن كان مقصوداً بالإصرار الكويتي هو نظام صدام وليس الشعب العراقي الذي حسم أمر حرب ١٩٩١ برفض القتال وترك النظام المنهار وحيداً أمام إرادة المجتمع الدولي. وهو الأمر ذاته الذي تكرّر عام ٢٠٠٣، حيث كان للحربين أن تأخذا منحى آخر لو اختار العراقيون أن يذعنوا لإرادة الدكتاتور ويخوضون الحرب.بل ربما ما كان للحربين أن تقعا لو كان الحلفاء الدوليون مقتنعين بأن العراقيين سيخوضون الحرب.

لا يبدو موقف الكويت جدياً من قضية رفع العراق من البند السابع. فمثل هذا الموقف من الممكن أن يفهم في سياق الضغط التفاوضي من اجل حسم ملفات عالقة بين البلدين. ولكن حتى في هذا السياق لم يُحسن الأشقاء استخدام الورقة بطريقة منتجة وتفضي إلى علاقات قائمة على الاطمئنان والشعور الحقيقي بالعدالة والإنصاف اللذين وحدهما يضمنان علاقات مستقرة ودائمة.

وفي مقابل هذا فان الموقف الاميركي الصديق المشترك، كما يفترض، للطرفين بقي غير أبه بتيار التحسب والشكوك الساري في جسد العلاقة العراقية الكويتية. وكان يطيب للبعض وصف هذا الموقف على انه جزء من أسلوب التعامل الاميركي الذي يبقي خطوطا للتوتر قائمة ويمكنه استخدامها في ضوء الحاجة.لكن الآن، وبعد مآل الوضع العراقي الاميركي إلى اتفاقية إستراتيجية تحكم العلاقة بين البلدين، فإن دوراً أميركياً واضحاً بات مطلوباً للتدخل والتوسط بين البلدين للوصول بهما إلى علاقات راسخة تتجاوز أعباء الماضي إلى مستقبل مريح.

سيساعد في إنجاح هذا الدور الاميركي –إن أريد له النجاح– أن الكويت ستكون اليوم ممثلة بشخص الأمير الذي عرف كأبرز كويتي عمل حينها مع المعارضة العراقية من جهة ومع المجتمع الدولي على إسقاط الدكتاتورية.

إن مصالح البلدين والشعبين تتطلب موقفا عقلانيا متفهما.. وهذا هو المطلوب من الطرفين: الإدارة العراقية والكويتية على حد سواء.

المدى